Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بذلك احتجّوا لقولهم بأنّا إذا قلنا : «بالضرورة ، كلّ (ج) (ب)»

– وكانت قضيّة صادقة – وجب أن يصدق :

بالإطلاق العامّ ، بعض (ب) (ج) ؛

لأنّه إن لم يصدق ذلك صدق نقيضه ، وهو :

لا شيء من (ب) (ج) دائمًا ؛

فينعكس : لا شيء من (ج) (ب) دائمًا ؛

وكان : بالضّرورة ، كلّ (ج) (ب) ؛

هذا خلف» .

فهذه الحجّة مبيّنة على وجوب انعكاس السّالبة الدّائمة . فإن كانت واجبة الانعكاس كنفسها صحّت هذه الحجّة ، ولزم أن يكون عكس الموجبة الضّرورية مطلقة عامّة . لكنّه قد ثبت بالبرهان أنّ عكسها ممكنة عامّة ، لا مطلقة عامّة .

والبرهان وجهان :

أحدهما – لم يذكره المصنّف – وهو : أنّ عكس الضّروري قد يكون ضروريًّا ، كقولنا : «بالضّرورة ، كلّ إنسان ناطق ، بالضرورة ، بعض النّاطق إنسان» ؛ وقد يكون ممكنًا خاصًّا ، كقولنا :

«بالضّرورة ، كلّ ضاحك إنسان ،

وبالإمكان الخاصّ ، بعض النّاس ضاحك» .

والقدر المشترك بين الضّروري والممكن الخاصّ ليس المطلق العامّ ، بل الممكن العامّ .

والثّاني – ما ذكره في الكتاب ، وهو كمّي – وهو : أنّه ليس يمتنع أن يكون شيئان : أحدهما ضروري الثّبوت للآخر ، والآخر لا يكون ضروري الثّبوت له ، كالإنسان والكتابة بالفعل ؛ فإنّ الإنسان ضروري الثّبوت للكتابة